الأمم المتحدة

A/69/929–S/2015/422



Distr.: General
10 June 2015
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
الدورة التاسعة والستون
البند ٣٧ من جدول الأعمال
الحالة في أفغانستان

مجلس الأمن
السنة السبعون

الحالة في أفغانستان وآثارها على السلام والأمن الدوليين

تقرير الأمين العام

أولا – مقدمة

١ – يُقدَّم هذا التقرير عملا بقرار الجمعية العامة ٦٨/١١ وقرار مجلس الأمن ٢٢١٠ (٢٠١٥) اللذين طُلب بموجبهما مني تقديم تقرير كل ثلاثة أشهر عن التطورات في أفغانستان.

٢ – ويعرض التقرير مستجدات أنشطة الأمم المتحدة في أفغانستان، بما في ذلك الجهود الهامة المبذولة في مجالات المساعدة الإنسانية والتنمية وحقوق الإنسان، منذ صدور تقريري السابق المؤرخ ٢٧ شباط/فبراير ٢٠١٥ (A/69/801–S/2015/151). كما يقدم موجزا للتطورات السياسية والأمنية الرئيسية والأحداث الإقليمية والدولية المتعلقة بأفغانستان.

ثانيا – التطورات ذات الصلة

٣ – شارف تشكيل حكومة الوحدة الوطنية على الانتهاء مع تعيين جميع أعضائها. أما وقد أصبحت الحكومة على وشك الاكتمال، فقد نشطت الجهود للنهوض بجدول أعمال الإصلاح الذي وضعه الرئيس أشرف غني والرئيس التنفيذي عبد الله عبد الله. إلا أن تنفيذ



120615 120615 15-09022 (A)



السياسات الاجتماعية والاقتصادية لا يزال من الشواغل الملحة، كما أن التعيينات الإضافية، بما في ذلك على مستوى الولايات، لم يُبتّ فيها بعد. وفي حين يوفر إنشاء اللجنة الخاصة المعنية بإصلاح العملية الانتخابية آلية للمضي قدما نحو تحقيق الهدف المتفق عليه والمتمثل في تعزيز النزاهة الانتخابية، فإن هذه اللجنة لم تباشر عملها بعد، ولم يُعلن بعد عن الجدول الزمني للانتخابات. وتواصلت الجهود التي تبذلها الحكومة للبدء بعملية السلام والمصالحة، بما في ذلك حشد دعم الشركاء الإقليميين. ولقد زاد العنف المرتبط بالنزاع فيما سعت قوات الأمن الوطنية الأفغانية إلى احتواء أنشطة المتمردين التي أدى تصاعد وتيرتها إلى تسجيل مستويات مرتفعة قياسية من الإصابات في صفوف المدنيين.

ألف - التطورات السياسية

٤ - منذ صدور تقريري السابق، أُنجز تشكيل حكومة الوحدة الوطنية، بعد أن صدَّق مجلس النواب في الجمعية الوطنية يوم ١٨ نيسان/أبريل على ١٦ تعيينا وزاريا أعلن عنها الرئيس التنفيذي عبد الله في ٢١ آذار/مارس، وأعلن الرئيس غني عن اسم المرشح لتولي وزارة الدفاع في ٢٣ أيار/مايو. ومن بين ٢٤ وزيرا تأكد تعيينهم حتى تاريخه، هناك أربعة نساء. ويتعين شغل مناصب هامة أخرى، بما في ذلك منصب محافظ البنك المركزي، والمدعي العام، ورئيس قضاة المحكمة العليا. وفي ٢٥ نيسان/أبريل، أقرَّ مجلس النواب في الجمعية الوطنية رصد ميزانية لمكتب الرئيس التنفيذي والأمانة العامة لمجلس الوزراء، اللذين أنشئا بموجب مرسوم رئاسي. وفي ٢٦ نيسان/أبريل، عيَّن الرئيس التنفيذي عبد الله رئيس الأمانة العامة لمجلس الوزراء.

٥ - وفي ٧ نيسان/أبريل، أعلن الرئيس مبادرة لإبرام عقد اجتماعي بين الحكومة ومواطني البلد، تمشيا مع برنامج الإصلاح الذي عرض في مؤتمر لندن بشأن أفغانستان. وفي الاجتماع الأول الذي عقدته الحكومة في ٢٣ نيسان/أبريل، أصدر الرئيس غني تعليماته إلى الوزراء لوضع استراتيجيات للأيام المئة الأولى بعد توليهم مناصبهم. وفي ٢٦ أيار/مايو، أعلن الرئيس غني إطلاق الوزارات تلك الخطط خلال اجتماع استثنائي للحكومة. وقال الرئيس إن كل وزير سيقدم خطته علنا من أجل تعزيز المساءلة وسيجري استعراض هذه الخطة في نهاية الفترة. وشدَّد أيضا على أهمية التنسيق بين الوزارات لتحسين تقديم الخدمات.

٦ - وفي ٢٧ نيسان/أبريل، أعلن مكتب الرئيس عن تعيين رئيس المديرية المستقلة للحكم المحلي، فضلا عن حاكِمَيْ ولايتي قندهار وهرات. وإلى غاية ٢٧ أيار/مايو، كان قد جرى تعيين الحكام في ١٢ من أصل ٣٤ ولاية، وبقيت ٢٢ ولاية تحت إدارة حُكام بالوكالة.

واتساقا مع عملية التعيينات الوزارية، استبعد الرئيس غني شاغلي الوظيفة حاليا من عملية إعادة التعيين.

٧ - وفي الفترة من ٢٢ إلى ٢٥ آذار/مارس، قام الرئيس غني والرئيس التنفيذي عبد الله بزيارة إلى واشنطن العاصمة، حيث اجتمع الرئيس غني مع رئيس الولايات المتحدة الأمريكية، باراك أوباما. وفي بيان مشترك صدر في ٢٤ آذار/مارس، أعلن الرئيسان عن شراكة إنمائية جديدة سيُخصَّص فيها مبلغ يصل إلى ٨٠٠ مليون دولار في إطار المساعدة الاقتصادية الثنائية لتمويل الأولويات الأفغانية في مجالي التنمية والإصلاح؛ وأعلنا أيضا أن الولايات المتحدة ستحافظ على وضع قواتها البالغ عددها ٩ ٨٠٠ جندي حتى نهاية عام ٢٠١٥؛ وأنه لا بد، في إطار نتائج أي عملية سلام يمسك الأفغان بزمامها، أن تقوم حركة طالبان وغيرها من الجماعات المعارضة المسلحة بإنهاء العنف، وقطع روابطها مع الجماعات الإرهابية الدولية، وقبول الدستور الأفغاني. وفي ٢٦ آذار/مارس، التقيتُ الرئيس غني وأكدتُ الالتزام الراسخ من جانب الأمم المتحدة للنهوض بالسلام والاستقرار في أفغانستان.

٨ - ووافق الرئيس غني والرئيس التنفيذي عبد الله في الاتفاق الذي توصلا إليه يوم ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤ لتشكيل حكومة وحدة وطنية، على إجراء إصلاحات انتخابية. ولم يُحرز سوى تقدم محدود في هذا الصدد. وفي ٢١ آذار/مارس، أصدر رئيس غني مرسوما رئاسيا أنشأ بموجبه لجنة خاصة معنية بالإصلاح الانتخابي تتألف من ١٥ عضوا. ولقد اختير أحد أعضاء مجلس النواب في الجمعية الوطنية لتولي رئاستها. وظلت آلية إضفاء الطابع المؤسسي الكامل على اللجنة غير واضحة بسبب استمرار المناقشات بين مكتب الرئيس ومكتب الرئيس التنفيذي حول رئاستها وتأكيد طرائق عملها.

٩ - ووفقا للدستور، كان من المفترض إجراء الانتخابات البرلمانية في الفترة بين ٢١ نيسان/أبريل و ٢١ أيار/مايو ٢٠١٥. وتنتهي الولاية الحالية لمجلس النواب في الجمعية الوطنية في ٢٢ حزيران/يونيه. وفي ١ نيسان/أبريل، أعلن نائب الرئيس الثاني، محمد سرور دانش، تأجيل موعد إجراء الانتخابات البرلمانية إلى عام ٢٠١٦، مشيرا إلى ضرورة إتاحة الوقت لتنفيذ الإصلاحات الانتخابية. واحتجَّ رئيس اللجنة، أحمد يوسف نورستاني، إذ أكد أن ولاية الإعلان عن الجدول الزمني للانتخابات وإدارته تقع على عاتق اللجنة الانتخابية المستقلة حصرا، وأن إرجاء التصويت يتعارض مع القانون الأفغاني، وأشار إلى أن اللجنة أرسلت مقترحات إلى الحكومة بشأن المواعيد المحتملة لإجراء الانتخابات. وفي غياب جدول زمني للانتخابات وخطوات ملموسة نحو تحقيق الإصلاح الانتخابي، وفي معرض الإشارة

إلى ضرورة زيادة التمويل الحكومي للانتخابات، أعلنت الجهات المانحة الدولية تقليص التمويل الذي تقدمه إلى المؤسسات الانتخابية الأفغانية. ونتيجة لذلك، بدأت اللجنة الانتخابية المستقلة ولجنة الشكاوى الانتخابية المستقلة عملية تخفيض عدد الموظفين وتقييم سبل خفض تكاليف التشغيل الشهرية، مع السعي في الوقت نفسه إلى الحصول على ميزانية تكميلية من خلال وزارة المالية للحفاظ على قدراتهما الأساسية.

١٠ - وفي ١١ آذار/مارس، أصدرت لجنة الشكاوى الانتخابية المستقلة تقريرا نهائيا عن الادعاءات بوقوع غش خلال الانتخابات الرئاسية وانتخابات مجالس الولايات لعام ٢٠١٤. ونتيجة لذلك، منع ٨٨٧ ٩ موظفا مؤقتا في اللجنة الانتخابية المستقلة (من أصل ما مجموعه ٤٧٩ ١٠٧ موظفا) في ١٨٩ ٣ مركز اقتراع (من أصل ما مجموعه ٧٧٨ ٢٢ مركز اقتراع) من العودة للعمل في اللجنة. وبالإضافة إلى ذلك، تم الاستغناء عن ثلاثة من الموظفين الدائمين في اللجنة الانتخابية، وكذلك عن ثمانية من الموظفين الدائمين في لجنة الشكاوى.

١١ - وفي ٤ آذار/مارس، أصدر الرئيس غني مرسوما باستعادة سلطات الرقابة التي تمارسها مجالس الولايات على إدارات الحكم المحلي. وأنهى ذلك الإجراء إضراب مجالس الولايات الذي كان قد بدأ بعد أن صوَّت مجلس النواب في الجمعية الوطنية على إلغاء سلطات الرقابة في ٢٨ كانون الثاني/يناير.

١٢ - وظلَّ الرئيس غني يتواصل مع المحاورين الأفغان والإقليميين من أجل تعزيز المصالحة الوطنية. وفي ٣٠ نيسان/أبريل، اغتنم الرئيس غني الفرصة، أثناء زيارته للهند، للإعراب عن الانفتاح على حركة طالبان وسائر الجماعات المناوئة للحكومة التي تضطلع بدور ضمن المشهد السياسي في أفغانستان، باعتبارها تتميز عن ”المقاتلين الإرهابيين الأجانب“ الذين ذكر أنه ليس لديهم مكان في مستقبل أفغانستان. وفي مؤتمر صحفي مشترك عقد في ١٢ أيار/مايو خلال زيارة أجراها رئيس وزراء باكستان، نواز شريف، إلى كابل، أكد الرئيس غني أن البلدين يواجهان أعداء مشتركين، وهو بيان كرَّر مضمونه رئيس الوزراء نواز شريف. وأكد الرئيس غني للمجتمع الأفغاني، بما في ذلك الأحزاب السياسية وعلماء الدين وشيوخ القبائل ونشطاء المجتمع المدني، في إطار عملية التوعية المحلية التي يقوم بها، أن عملية السلام المحتملة ستجري بطريقة شاملة وشفافة. وفي هذا الصدد، شدَّد المسؤولون الحكوميون على أن أي مفاوضات مع حركة طالبان من شأنها الحفاظ على إنجازات السنوات الأربع عشرة الماضية، بما في ذلك حقوق المرأة، وإعادة التأكيد على المصالح الوطنية الأفغانية، فيما يتعلق أيضا بجيرانها. وفي ٢ و ٣ أيار/مايو، عقدت منظمة غير حكومية

اجتماع ''المسار الثاني'' مع منظمات المجتمع المدني في قطر. وشاركت في هذا الاجتماع مجموعة متنوعة من الأفغان الذين حضروا بصفتهم الشخصية.

١٣ - ودعما لتطبيق نهج قائم على الحقوق في عملية إحلال السلام الدائم، بدأ حوار الشعب الأفغاني بشأن السلام بقيادة المجتمع المدني المرحلة الثالثة من أنشطته، وركز على عقد اجتماع لصانعي السياسات ومنظمات المجتمع المدني من أجل المساعدة على تنفيذ خرائط طريق للسلام على المستوى الوطني ومستوى الولايات. وتولت تيسير هذه العملية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان (''البعثة'').

١٤ - وأفادت الأمانة العامة المشتركة للبرنامج الأفغاني لتحقيق السلام وإعادة الإدماج أن ما مجموعه ٢٤٠ ١٠ فردا، بما في ذلك ٩٤٩ قائدا، قد انضموا حتى تاريخ ٣٠ نيسان/أبريل إلى البرنامج، وأن ٨١٣ ٧ قطعة سلاح جُمعت منذ بدء تنفيذه في آب/أغسطس ٢٠١٠. وبالإضافة إلى سحب المقاتلين ذوي الرتب الدنيا من ميدان القتال، واصل البرنامج توفير فرص كسب الرزق وإعادة الإدماج لدعم المقاتلين السابقين ومجتمعاتهم المحلية.

باء - الأمن

١٥ - تدهورت الحالة الأمنية في أفغانستان تدهورا شديدا نظرا إلى أن العناصر المناوئة للحكومة تواصل اختبار قدرة قوات الأمن الوطنية الأفغانية وتصميمها في جميع أنحاء البلد. وشهد الأسبوع التالي لإعلان ٢٢ نيسان/أبريل الذي أصدرته حركة طالبان بشأن بدء هجوم الربيع زيادة بنسبة ٤٥ في المائة في المواجهات المسلحة المسجلة بالمقارنة مع عام ٢٠١٤.

١٦ - وكما هو مذكور أعلاه، أعلنت الولايات المتحدة وأفغانستان في بيانهما المشترك أن الولايات المتحدة ستحافظ على الوضع الحالي لقواتها البالغ عددها ٨٠٠ ٩ جندي حتى نهاية عام ٢٠١٥. وواصلت بعثة الدعم الوطيد غير القتالية التابعة لمنظمة حلف شمال الأطلسي تدريب قوات الأمن الوطنية الأفغانية وتقديم المشورة لها ومساعدتها. وأقرَّ وزراء خارجية منظمة حلف شمال الأطلسي خلال الاجتماع الذي عقدوه في أنطاليا، تركيا، في ١٣ أيار/مايو مجموعة من التوجيهات والمبادئ المتعلقة بالدعم الذي ستقدمه منظمة حلف شمال الأطلسي إلى قوات الأمن الوطنية الأفغانية ما بعد عام ٢٠١٥. وبعد اختتام بعثة الدعم الوطيد في نهاية عام ٢٠١٦، ستكون الشراكة الدائمة المعزَّزة بين منظمة حلف شمال الأطلسي وأفغانستان بقيادة المدنيين ولكنها ستحافظ على عنصر عسكري. ولقد أدانت حركة طالبان هذين التطورين على حد سواء.

١٧ - وفي الفترة بين ١٥ شباط/فبراير و ٣٠ نيسان/أبريل، سجلت الأمم المتحدة ٥٠٣٣ حادثا أمنيا في جميع أنحاء البلد، ما يمثل زيادة بنسبة ٦ في المائة مقارنة بالفترة نفسها في عام ٢٠١٤ وبنسبة ٤٥ في المائة مقارنة بالفترة نفسها في عام ٢٠١٣. وظلت المناطق الجنوبية والجنوبية الشرقية والشرقية تستأثر بغالبية الحوادث الأمنية في البلد بنسبة ٧١ في المائة من مجموع الحوادث المسجلة خلال هذه الفترة. وشهدت المنطقتان الشمالية والشمالية الشرقية زيادة بنسبة ١٢ في المائة في مستويات الحوادث الأمنية مقارنة بالفترة نفسها في عام ٢٠١٤.

١٨ - وأفادت حركة طالبان، في الإعلان بتاريخ ٢٢ نيسان/أبريل عن انطلاق هجوم الربيع، الذي أسمته ''العزم''، أن الأهداف ستكون من ''المحتلين الأجانب ولا سيما قواعدهم العسكرية الدائمة، ومراكز الاستخبارات والمراكز الدبلوماسية التابعة لهم''، فضلا عن المسؤولين الحكوميين وقوات الأمن الأفغانية. وعلى الرغم من تسجيل وقوع هجمات على عدد من القواعد العسكرية الدولية، فقد بلغت نسبتها خلال الفترة أقل من ١ في المائة من الحوادث المسجلة. وكما لوحظ في الهجمات السابقة وخلال الفترة ككل، استهدفت العمليات التي شنَّتها حركة طالبان بشكل رئيسي قوات الأمن الأفغانية وموظفي الحكومة ومَرَافقها.

١٩ - ولقد تدهورت الحالة الأمنية في ولاية كندوز الشمالية تدهورا شديدا مع شنِّ هجوم كبير في ٢٥ نيسان/أبريل من جانب عناصر مناوئة للحكومة تتألف من مقاتلي حركة طالبان وعلى الأرجح من مقاتلين أجانب دفع بهم داخل أفغانستان انطلاقا من قواعدهم في شمال وزيرستان في أعقاب عمليات مكافحة المتمردين التي شنَّها الجيش الباكستاني. واستلزم ذلك نشر تعزيزات لقوات الأمن الأفغانية لاحتواء الوضع وضمان أمن مدينة كندوز، عاصمة الولاية، فضلا عن المراكز الإدارية المحلية. ومع نشر عدد إضافي من قوات الأمن، أفادت التقارير أن الوضع استقرّ. ولقد شنَّت العناصر المناوئة للحكومة عمليات إضافية ترمي إلى تقويض مصداقية قوات الأمن في الولايات الأخرى بما في ذلك ولايات بدخشان وبادغيس وفرياب وكُنَر.

٢٠ - واستجابة لتزايد الشواغل بشأن الحالة الأمنية، أوضحت الحكومة للجمهور وأعضاء الجمعية الوطنية الجهود التي تبذلها قوات الأمن الأفغانية. وتواصل قوات الأمن الأفغانية، منذ توليها مسؤولية الأمن، تخطيط العمليات وشنِّها في جميع أنحاء البلد. وبعد تنفيذ عملية واسعة النطاق في ولاية هلمند بين منتصف شباط/فبراير ومنتصف نيسان/أبريل، نفذت قوات الأمن الأفغانية عمليات مماثلة من حيث حجمها في فرياب وكندوز وننكرهار. ونُفذت عمليات

إضافية في مناطق أخرى كانت تخضع لسيطرة المتمردين منذ فترة طويلة مثل منطقة ناوه في ولاية غزني.

٢١ - وأفيد عن زيادة معدلات تناقص قوات الأمن والعناصر المناوئة للحكومة على حد سواء مع اشتداد القتال. وأكدت وزارة الداخلية الزيادة الكبيرة في الخسائر التي وقعت في صفوف قوات الأمن خلال الأسابيع الخمسة عشر الأولى من السنة، في حين أشارت تقديرات الحكومة وتقديرات مستقلة على حد سواء إلى أن المتمردين تكبدوا كذلك خسائر فادحة.

٢٢ - ولا تزال الاتجاهات في تصنيف الحوادث الأمنية المبلغ عنها على حالها، واستأثرت الاشتباكات المسلحة بأغلبية الحوادث الأمنية (بنسبة ٥٤ في المائة)، تليها الأجهزة المتفجرة المرتجلة التي تمثل نسبة ٢٨ في المائة من مجموع الحوادث. وسعت العناصر المناوئة للحكومة أيضا إلى ممارسة نفوذها عن طريق الترهيب كذلك، بما في ذلك عمليات القتل المستهدف. وفي المجموع، شهدت الفترة من ١٥ شباط/فبراير إلى ٣٠ نيسان/أبريل ١٦٠ اغتيالا و ٤٠ محاولة اغتيال فاشلة، مما يمثل زيادة بنسبة ١٠ في المائة مقارنة بالفترة نفسها في عام ٢٠١٤. وبالإضافة إلى ذلك، سُجِّلت ٩١ عملية اختطاف في جميع أنحاء البلد خلال هذه الفترة المشمولة بالتقرير، مما يمثل زيادة نسبتها ٢١,٣ في المائة مقارنة بالفترة نفسها في عام ٢٠١٤. وانخفض عدد الهجمات الانتحارية من ٢٥ إلى ٢٣ مقارنة بالفترة نفسها في عام ٢٠١٤. وشهدت مدينة كابل عدداً من الحوادث البارزة خلال هذه الفترة المشمولة بهذا التقرير، بما في ذلك اغتيال رئيس الشرطة في ولاية أرزكان في ١٨ آذار/مارس، وشنِّ هجومين انتحاريين بسيارات مفخَّخة ضد القوات العسكرية الدولية في ٢٦ شباط/فبراير و ١٠ نيسان/أبريل، وشنِّ هجوم على دار خاصة للضيافة في ١٣ أيار/مايو. وقد أعلنت حركة طالبان مسؤوليتها عن تلك الهجمات الأربع. ولم تعلن أيُّ جماعة من المتمردين مسؤوليتها عن الهجوم الانتحاري الذي باء بالفشل على أحد أعضاء الجمعية الوطنية في ٢٩ آذار/مارس.

٢٣ - وفي أيار/مايو ٢٠١٥، أشارت تقديرات وزارة الداخلية إلى وجود نحو ٧ ١٨٠ مقاتلا أجنبيا في جميع أنحاء أفغانستان، يرتبط أغلبهم بحركة طالبان باكستان والحركة الإسلامية لأوزبكستان. واستمرت التكهنات بشأن وجود تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (تنظيم الدولة الإسلامية) وما يرتبط به من جماعات. وفي ٣١ آذار/مارس، أفادت التقارير أن الحركة الإسلامية لأوزبكستان أعلنت ولاءها لتنظيم الدولة الإسلامية، ووردت تقارير غير مؤكدة عن انضمام عدد من جماعات المتمردين المتطرفة أيضا إلى

صفوف تنظيم الدولة الإسلامية. ومع ذلك، لم يتضح حتى الآن الوجود العملياتي لتنظيم الدولة الإسلامية، على الرغم من أن عدة هجمات نُسبت إليه في بادئ الأمر، ولا سيما الهجوم الانتحاري على مصرف في جلال أباد في ١٨ نيسان/أبريل.

٢٤ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، وقع ٢٧ حادثا أمنيا تعرَّض لها أفراد الأمم المتحدة، بما في ذلك ١٢ حادث ترهيب، و ٣ عمليات احتجاز، و ٨ عمليات احتجاز مرتبطة بأعمال إجرامية، و ٣ هجمات بإطلاق النار بالأسلحة الصغيرة على قوافل الأمم المتحدة في ولايات بلخ وهرات وننكرهار، وعملية اختطاف واحدة لفترة وجيزة تعرَّض لها أحد الموظفين الوطنيين للأمم المتحدة في المنطقة الجنوبية الشرقية.

جيم - التعاون الإقليمي

٢٥ - واصلت حكومة الوحدة الوطنية في أفغانستان تعاونها الفعال مع الشركاء الإقليميين. ففي ١٩ و ٢٠ نيسان/أبريل، قام الرئيس غني بزيارة إلى جمهورية إيران الإسلامية. وبعد عقد اجتماعات مع المرشد الأعلى آية الله علي خامنئي والرئيس حسن روحاني، تعهَّد البلدان بمزيد من التعاون في مجالات تبادل المعلومات الأمنية، ومكافحة المخدرات، وتقاسم الموارد المائية، ومسألة اللاجئين والمهاجرين. وفي الفترة من ٢٧ إلى ٢٩ نيسان/أبريل، سافر الرئيس غني إلى الهند حيث اجتمع مع رئيس الوزراء ناريندرا مودي والرئيس شري براناب مكهرجي. وأعربت الهند مجددا عن استعدادها للانضمام إلى اتفاق التجارة العابرة بين أفغانستان وباكستان. وفي ١١ أيار/مايو، صدَّق مجلس النواب في الجمعية الوطنية على اتفاقية شراكة استراتيجية مع تركيا بهدف تعزيز التعاون بين البلدين في مجالات الحوكمة والشؤون الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

٢٦ - واستمرت المناقشات بشأن أفغانستان، بما في ذلك المسائل الأمنية والاقتصادية، في منتديات التعاون المتعددة الأطراف. وشملت الأنشطة المضطلع بها في إطار عملية قلب آسيا - إسطنبول عقد اجتماعين إقليميين للأفرقة التقنية بشأن تدابير بناء الثقة في مجال مكافحة الإرهاب في أنقرة يوم ١١ آذار/مارس، وفي مجال مكافحة المخدرات في باكو يوم ٢٩ نيسان/أبريل. وفي ٢٥ أيار/مايو، عقد اجتماع لكبار المسؤولين في عملية قلب آسيا - إسطنبول في إسلام آباد. وتركزت المناقشات على التعاون الإقليمي من أجل التصدي للتحديات الأمنية وعملية السلام الأفغانية، بما في ذلك دور المنطقة، فضلا عن الأولويات الإقليمية للترابط الاقتصادي. وفي ٢١ أيار/مايو، اجتمع فريق الاتصال الدولي المعني بأفغانستان وباكستان في كابل للنظر في المسائل ذات الصلة بالأمن، وإطار عمل طوكيو للمساءلة المتبادلة، وحقوق الإنسان، والانتخابات، والحوار الإقليمي.

٢٧ - وأثناء اجتماع منظمة معاهدة الأمن الجماعي الذي عُقد في ٢ نيسان/أبريل واجتماع رابطة الدول المستقلة الذي عُقد في ٣ نيسان/أبريل، تباحث وزراء الخارجية بشأن الحالة في أفغانستان. وأعرب ممثلو بلدان آسيا الوسطى عن قلقهم المتزايد من انتشار التطرف المقترن بالعنف انطلاقا من أفغانستان، واتفقوا على تعزيز أمن الحدود الجنوبية لبلدانهم. وأُعرب عن شواغل مماثلة خلال اجتماع منظمة شنغهاي للتعاون الذي عُقد في ١٤ نيسان/أبريل في موسكو، والذي كانت أفغانستان ممثلة فيه للمرة الأولى بصفة مراقب.

٢٨ - وفي الفترة من ٤ إلى ٦ آذار/مارس، عقد كل من منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ومركز الأمم المتحدة الإقليمي للدبلوماسية الوقائية لمنطقة آسيا الوسطى، وفرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب التابعة للأمم المتحدة حلقة عمل عن مكافحة الإرهاب وأمن الحدود، في عشق آباد. وقد اتفق المشاركون على أن تأمين الحدود يتطلب اتباع نهج متعدد الأبعاد يتضمن الجوانب الإنمائية والتكنولوجية، وتدعمه الإرادة السياسية. ونظمت أيضا كيانات تابعة للأمم المتحدة وحكومتا أفغانستان وطاجيكستان مؤتمرا معنيا بمكافحة الإرهاب في دوشانبي يومي ١٤ و ١٥ أيار/مايو. وخلال هذا المؤتمر، تبادل المشاركون الآراء بشأن الدروس المستخلصة من وضع خطة عمل تتعلق بتنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب في آسيا الوسطى، لتدارس إمكانية استخدامها في عملية قلب آسيا - إسطنبول.

٢٩ - وفي ٩ و ١٠ نيسان/أبريل في دوشانبي، انتهى خبراء من البلدان الثلاثة من وضع مشروع الاتفاق الثلاثي بشأن التجارة العابرة بين باكستان وأفغانستان وطاجيكستان. وفي ٢٤ نيسان/أبريل، وقّع وزراء المياه والكهرباء في أفغانستان وباكستان وطاجيكستان وقيرغيزستان النسخة النهائية من الوثائق المعلقة لمشروع نقل الكهرباء والاتجار بها بين آسيا الوسطى وجنوب آسيا. وينص الجدول الزمني للتشييد على أن تبدأ في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥ أعماله المقرر إنجازها في عام ٢٠١٨. وستحصل أفغانستان على ٣٠٠ من ١ ٣٠٠ ميغاواط من الكهرباء من طاجيكستان وقيرغيزستان، إضافةً إلى تحصيلها إيرادات من رسوم العبور.

٣٠ - وقد أُجري عدد من الاتصالات الرفيعة المستوى بين أفغانستان وباكستان سعيا إلى تحسين علاقتهما الثنائية وبرهانا على رغبة البلدين في تعزيز تعاونهما السياسي والعسكري. وقد أكد رئيس وزراء باكستان، نواز شريف، من جديد، أثناء الزيارة التي قام بها إلى كابل في ١٢ أيار/مايو، دعم بلده لحكومة الوحدة الوطنية ولعملية سلام يتولى الأفغان قيادتها ومقاليدها. كما زار كابل رئيس أركان جيش باكستان، ورئيس دائرة الاستخبارات المشتركة الباكستانية، ورئيس باكستان الأسبق، آصف علي زرداري، ورئيس وزرائها

الأسبق، يوسف رضا جيلاني. وفي ١٨ أيار/مايو، أبرمت مديرية الأمن الوطنية الأفغانية ودائرة الاستخبارات المشتركة الباكستانية مذكرة تفاهم بشأن التعاون في مجال مكافحة الإرهاب. وقد استحثت المذكرة مناقشات مكثفة داخل الجمعية الوطنية الأفغانية وفي الأوساط السياسية، أصدرت مديرية الأمن الوطني بعدها بيانا في ٢٤ أيار/مايو أشارت فيه إلى أن المذكرة لن توضع في صيغتها النهائية إلا بعد إجراء مشاورات بشأنها على نطاق أوسع. وفي ٢٦ أيار/مايو، اجتمع نائب وزير خارجية أفغانستان، حِكمت كرزاي، ووزير خارجية باكستان، إعزاز شودري، في إسلام آباد لتباحث عدد من المسائل المتصلة بالسلام والاستقرار، ومكافحة الإرهاب، وأمن الحدود، والتعاون الاقتصادي، واللاجئين الأفغان، والتعاون الإقليمي.

ثالثا - حقوق الإنسان

٣١ - في الفترة بين ١٥ شباط/فبراير و ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٥، وثّقت البعثة ٢ ١٢٦ إصابة في صفوف المدنيين (٦٦٩ قتيلا و ١ ٤٥٧ جريحا)، تعكس زيادة حادة بنسبة ٢٣ في المائة عن عدد الإصابات في الفترة نفسها من عام ٢٠١٤. واستمر اتجاه هذا الارتفاع القياسي في أعداد الإصابات بين المدنيين. وتنسب البعثة ١ ٥٤٥ إصابة في صفوف المدنيين (٥٣٤ قتيلا و ١ ٠١١ جريحا) إلى عناصر مناوئة للحكومة، حيث ذكرت أنها تقف وراء ما نسبته ٧٣ في المائة من مجموع تلك الإصابات. وسجلت البعثة ٣٠٢ من الإصابات في صفوف المدنيين (٧٤ قتيلا و ٢٢٨ جريحا) ردّت أسبابها إلى قوات مناصرة للحكومة (١١ في المائة إلى قوات الأمن الوطنية الأفغانية و ٢ في المائة إلى ميليشيات مناصرة للحكومة و ١ في المائة إلى القوات العسكرية الدولية)، أي بزيادة نسبتها ٨٨ في المائة، بما يمثل ١٤ في المائة من مجموع الإصابات في صفوف المدنيين. ونجم ما نسبته ٨ في المائة من جميع الإصابات بين المدنيين عن تبادل لإطلاق النار لم يُعزَ إلى أي طرف، بين القوات المناصرة للحكومة والعناصر المناوئة لها، بينما نجم ما نسبته ٥ في المائة من تلك الإصابات أساسا عن مخلفات الحرب من المتفجرات، لم تنسب هي بدورها إلى أي طرف. وظلت الاشتباكات البرية في صدارة أسباب الإصابات بين المدنيين، إذْ تُعزى إليها ٦١٧ إصابة في صفوفهم (١٥٠ قتيلا و ٤٦٧ جريحا)، تليها العبوات الناسفة اليدوية الصنع التي تسببت في ٥٠٣ إصابات بين المدنيين (١٦٢ قتيلا و ٣٤١ جريحا).

٣٢ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تمادت العناصر المناوئة للحكومة في شنِّ هجماتها الواسعة النطاق التي تتعمد في تنفيذها استهداف المدنيين. ففي ١٨ نيسان/أبريل، أقدم

مهاجم انتحاري على تفجير سترته المتفجرة عند مدخل مصرفٍ في مدينة جلال آباد، بولاية ننكرهار، حيث استهدف مسؤولين حكوميين مدنيين كانوا بصدد تحصيل مرتباهم فأسفر الحادث عن مقتل ٣٠ مدنيا وجرح ١٢٣ آخرين. وأعلنت حركة طالبان مسؤوليتها عن الهجوم على دار ضيافة في كابل في ١٣ أيار/مايو كانت تستضيف مناسبة ثقافية، والذي أسفر عن مقتل ١٤ مدنيا وإصابة عدة أشخاص آخرين. وكان من بين الإصابات في صفوف المدنيين التي نُسبت إلى قوات مناصِرة للحكومة مقتل سبعة مدنيين وجرح ثمانية آخرين في منزل لمدنيين في مقاطعة ألنغار، بولاية لغمان، إثر تعرّضه لقذيفة هاون أطلقها الجيش الوطني الأفغاني عليه في ٢٤ نيسان/أبريل. وقد أفاد الجيش الوطني بأنه أطلق القذيفة ردا على هجوم تعرَّض له مركز تفتيش تابع له.

٣٣ - وفي الفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ١٠ أيار/مايو، أعلنت حركة طالبان مسؤوليتها عن ١١ هجوما منفصلا على أخصائيين في مجال القانون ومباني محاكم خلّفت ١١٤ إصابة في صفوف المدنيين، منها ٢٨ قتيلا و ٨٦ جريحا، أي بزيادة تجاوزت نسبتها ٦٠٠ في المائة عن الفترة نفسها من العام الماضي. وتشير الأرقام التي سجلتها البعثة إلى ارتفاع أعداد الإصابات التي أعلنت حركة طالبان مسؤوليتها عنها، وإلى وقوع ستة حوادث أخرى شملت حالات اختطاف وتهديد وترهيب ومضايقة طالت السلطات القضائية. وشملت تلك الحوادث الهجوم الذي نُفّذ في ٩ نيسان/أبريل على مكتب المدعي العام في مزار شريف، وهجومين انتحاريَين على حافلتين مدنيتين في ٤ و ١٠ أيار/مايو كانتا تُقّلان موظفي مكتب المدعي العام في كابل.

٣٤ - وفي ٢٢ نيسان/أبريل، أصدرت حركة طالبان، في إطار إعلانها بدء هجوم الربيع، بيانا توجّه فيه تعليمات إلى المقاتلين المنضوين تحت لواء التنظيم، بتجنب وقوع خسائر في صفوف المدنيين. وقد أورد البيان عددا من منشآت تعتبرها الحركة محمية، بما في ذلك المدارس والجامعات والمراكز الصحية، إضافةً إلى مشاريع الرعاية العامة. وفي أعقاب بيان حركة طالبان وسلسلة من الهجمات المتعمدة على المدنيين من التي أعلنت الحركة مسؤوليتها عنها، أصدرت البعثة بيانيَن عامّين تدين فيهما الهجومين على مكتب المدعي العام في ١٠ أيار/مايو ودار الضيافة في كابل والهجوم على إدارة شؤون الحج والأوقاف الدينية في هلمند في ١٣ أيار/مايو. وقد أكد البيانان مجددا أن القانون الدولي الإنساني، الذي يُلزم جميع أطراف النزاع في أفغانستان، بما في ذلك حركة طالبان، يحظر الهجمات الموجهة ضد المدنيين والمواقع المدنية. وفي ١٤ أيار/مايو، أعلنت حركة طالبان رفضها أن يندرج أي أجنبي تحت

تعريف ''المدني'' إلا أنها لم تتناول مسألة المدنيين الأفغان الذين قتلوا في أي من الهجمات التي وقعت في الآونة الأخيرة.

٣٥ - ووثّقت فرقة العمل القُطرية للرصد والإبلاغ المعنية بالأطفال والنزاعات المسلحة التي تقودها الأمم المتحدة ٥٢٣ إصابة بين الأطفال (١٣٥ قتيلا و ٣٨٨ جريحا) في ٢٥٤ حادثا وقعت في الفترة بين ١٥ شباط/فبراير و ٣٠ نيسان/أبريل. وقد زادت الإصابات بين الأطفال بنسبة ٢ في المائة مقارنة بالفترة المشمولة بالتقرير السابق. وما زال معظم الإصابات بين الأطفال يحدث خلال الاشتباكات البرية بين القوات المناصرة للحكومة والعناصر المناوئة لها (٢٧٠ إصابة)، تليها الهجمات بالمتفجرات من مخلفات الحرب (١٢٤ إصابة) والهجمات بالعبوات الناسفة اليدوية الصنع (٨٠ إصابة). وينفرد الأطفال بكونهم أكثر عرضة للإصابة في منطقة البلد الجنوبية التي شهدت ما نسبته ٢٧ في المائة من مجموع الإصابات التي أُفيد عن وقوعها في صفوفهم، ويعزى ذلك أساسا إلى زيادة الاشتباكات البرية. وكانت العناصر المناوئة للحكومة مسؤولة عما نسبته ٤٦ في المائة من الإصابات في صفوف الأطفال، في حين كانت القوات المناصرة للحكومة مسؤولة عن ١٨ في المائة منها. أما نسبة ٣٦ في المائة الباقية من تلك الإصابات، فإنها لم تُنسب إلى أي طرف. وفي ١٤ آذار/مارس، قدمت حكومة أفغانستان إلى الأمم المتحدة تقريرها الرابع عن تنفيذ خطة العمل المتعلقة بالأطفال والنزاع المسلح. وقد ألقت الحكومة فيه الضوء على ما اتخذته من خطوات في الفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ للدفع قدما بتنفيذ خطة العمل ومرفقاتها بشأن الإبلاغ عن أعمال القتل والتشويه والعنف الجنسي الموجهة ضد الأطفال.

٣٦ - وفي ١٩ نيسان/أبريل، أصدرت البعثة ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان تقريرا بعنوان: “Justice through the Eyes of Afghan Women: Cases of Violence against Women Addressed through Mediation and Court Adjudication” (العدالة من منظور المرأة الأفغانية: حالات العنف الموجه ضد المرأة التي يُبت فيها بالوساطة والقضاء)، يتضمن توثيقا لحالات اللجوء الكثيف إلى الوساطة، بدلا من الاحتكام إلى القضاء، لتسوية القضايا، وتوصيات بإدخال إصلاحات تفضي إلى تحسين سبل حصول المرأة على خدمات القضاء.

٣٧ - وقد أثار قتل امرأة تبلغ من العمر ٢٧ عاما في ١٩ آذار/مارس على أيدي حشد من الناس في مدينة كابل بسبب ادعاءات باطلة تفيد بأنها أحرقت نسخة من القرآن الكريم، غضب الجماهير وإدانة واسعة النطاق في جميع أنحاء أفغانستان وعلى الصعيد الدولي. وقد أدانت الحكومة الاعتداء وبدأت تحقيقا في ملابساته. وفي ٦ أيار/مايو، قضت المحكمة الابتدائية في كابل بإدانة ١٢ مدنيا في حادث القتل، بما في ذلك إصدار أحكام بالإعدام ضد

٤ متهمين منهم. وجميع قرارات المحكمة في هذه القضية تخضع حاليا للاستئناف. وفي ١٩ أيار/مايو، أُعلن عن الحكم الذي صدر بحق الشرطيين التسعة عشر المتهمين، حيث حُكم على ١١ شرطيا منهم بالسجن لمدة سنة بتهمة التقصير في أداء الواجب فيما برّأت المحكمة ساحة الضباط الثمانية المتبقين لعدم كفاية الأدلة. وأعربت جماعات أفغانية ودولية معنية بحقوق الإنسان وجماعات الدفاع القانوني عن بالغ قلقها من العملية القانونية فيما يتعلق بجميع أحكام الإدانة حيث ذكرت أنها لم تمتثل لمعايير المحاكمة العادلة الأفغانية والدولية.

٣٨ - وقد أكد الرئيس غني، خلال كلمة ألقاها في مناسبة نُظمّت في ٥ آذار/مارس تمهيدا للاحتفال باليوم الدولي للمرأة، التزام حكومته بتحقيق تغيير أساسي ودائم للمرأة الأفغانية، يشمل مشاركتها في عملية اتخاذ القرار والتمكين الاقتصادي والتعليم والصحة. وقد دعمت الأمم المتحدة أنشطة التوعية التي اضطُلع بها في جميع أنحاء البلد بمناسبة اليوم الدولي للمرأة الذي يتمحور حول الموضوع العالمي المعنون ”تمكين المرأة؛ تمكينٌ للإنسانية“. وفي الفترة من ٩ إلى ٢٠ آذار/مارس، دعمت الأمم المتحدة مشاركة وفد من حكومة أفغانستان في الدورة التاسعة والخمسين للجنة وضع المرأة التي عُقدت في مقر الأمم المتحدة.

٣٩ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، صاغت الحكومة مقترح خطة وطنية للقضاء على التعذيب في إطار ردِّها على تقرير البعثة الذي صدر في ٢٥ شباط/فبراير عن معاملة الأشخاص الذين تحتجزهم السلطات الأفغانية لأسباب متصلة بالنزاع. وتنص الخطة الوطنية المقترحة التي يشرف عليها مكتب مستشار الأمن القومي والنائب الثاني للرئيس، على إدخال إصلاحات تنظيمية واتخاذ تدابير وقائية وتنظيم دورات تدريبية. وقد أبلغ النائب الثاني للرئيس البعثة ومنظمات المجتمع المدني الأفغانية في ٢٩ نيسان/أبريل باعتزام إشراكهم في تشكيل لجنة يُناط بها وضع مشروع خطة عمل ورصد تنفيذها.

رابعا - تنفيذ عملية كابل وتنسيق المساعدة الإنمائية

٤٠ - خلال الفترة قيد الاستعراض، شارك رئيس الجمهورية غني والرئيس التنفيذي عبد الله عبد الله مشاركة مباشرة في خطة التنمية، حيث طلبا إلى الجهات المانحة الرئيسية والمؤسسات المالية الدولية والأمم المتحدة تقديم عروض بشأن حافظة مشاريعها الإنمائية الراهنة. ومن المتوقع أن تسترشد الحكومة في استراتيجياتها وسياساتها المقبلة باستعراض هذه المشاريع وبعملية الحوار المتعلقة بالتعاون الإنمائي التي تتولى وزارة المالية قيادتها. وفي ٨ آذار/مارس، قدمت الأمم المتحدة استعراضها لحافظة مشاريعها الإنمائية إلى مكتب

الرئيس. ومن المتوقع أن تسهم المداولات الراهنة في ترشيد إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية المقترح للفترة ٢٠١٥-٢٠١٩، والذي أيدته الإدارة السابقة من حيث المبدأ في ٦ أيار/مايو ٢٠١٤، وإنْ كان لا يزال ينتظر موافقة الحكومة الجديدة عليه. وحتى الآن، أبدت الحكومة نيتها في توطيد البرامج الوطنية ذات الأولوية البالغ عددها ٢٢ برنامجا.

٤١ - وفي ٣ نيسان/أبريل، أقرّ مجلس الوزراء خطة تنفيذ الإصلاحات ورصدها التي اقترحتها وزارة المالية. واستنادا إلى الورقة المعنونة ''تحقيق الاعتماد على الذات'' التي عُمِّمت في مؤتمر لندن الذي عُقد في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، فإن الخطة تتألف من ٥٢ إجراءً حُددت ٢٦ منها باعتبارها أولويات العمل في غضون ستة أشهر. وقد عملت وزارة المالية مع الوزارات المختصة على الدفع قدما بتنفيذ الخطة.

٤٢ - ولا يزال الوضع الاقتصادي والمالي في أفغانستان يتسم بالتحدي. فوفقا لما ورد في بيانات البنك الدولي، حققت أفغانستان معدل نمو قدره ٢ في المائة في عام ٢٠١٤، مع توقّع أن يبلغ هذا المعدل ٢,٥ في المائة في عام ٢٠١٥. ومن المرجّح أن تظلَّ أوجه الضعف المالي الناجمة عن ضعف الأداء الاقتصادي مرتفعة في عام ٢٠١٥. ووفقا لما ورد في تحليل أنجزه البنك الدولي، فقد كان يتعيّن تحسين أداء الإيرادات بشكل كبير بالنسبة لعام ٢٠١٤ تجنبا لحدوث عجز مالي أعلى مما هو مدرج في الميزانية في عام ٢٠١٥. وتم التشديد كذلك على أن الانتعاش الاقتصادي يتطلب إدخال الإصلاحات اللازمة لمعالجة الشواغل ذات الصلة بالإيرادات والفساد والحكم، لا سيما الشواغل التي تمسُّ بالثقة في الاقتصاد.

٤٣ - وفي ٢٠ آذار/مارس، أعلن صندوق النقد الدولي برنامجا مدته تسعة أشهر يراقبه موظفو الصندوق، الهدف منه معالجة مواطن الضعف المالي والمصرفي، والحفاظ على الاحتياطيات الدولية، والإبقاء على مستوى الديون منخفضا، والحفاظ على معدلات تضخم منخفضة، وتعزيز القدرة التنافسية. وردا على البرنامج، زادت الحكومة إلى حد كبير من بعض الرسوم الجمركية وتنفيذ قوانين الضريبة على الدخل. وأشارت التوقعات الأولية الصادرة عن وزارة المالية إلى أن الإيرادات من المتوقع أن تتجاوز بنسبة ٤ في المائة الأهدافَ المتفق عليها مع صندوق النقد الدولي، وإلى أن الحكومة تمكّنت من تغطية نفقاتها المقرَّرة، بما فيها تكاليف المرتبات والتكاليف التشغيلية.

٤٤ - وواصلت حكومة أفغانستان مساعيها إلى تطوير الصناعات الاستخراجية باعتبارها فرصة اقتصادية هامة. وردا على طلب من الحكومة في ٨ شباط/فبراير، قدمت الأمم المتحدة الدعم في مجالات وضع السياسات، والقدرات التنظيمية، والمشاورات العامة. ووفّرت أيضا الدعم لوزارة التجارة والصناعة لإجراء استكشاف أثري في منطقة هجيك ذات الأولوية في

مجال الاستكشاف. وخلال اجتماع مجلس مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية الذي عُقد في برازافيل، بجمهورية الكونغو، يومي ١٤ و ١٥ نيسان/أبريل، مُنحت أفغانستان تمديدا فترته ١٨ شهرا لترشّحها للانضمام إلى المبادرة، تماشيا مع التزام يرد في خطة الإصلاح التي وضعتها الحكومة.

٤٥ - وفيما يتعلق بجهود الحكومة المبذولة للتصدي لاغتصاب الأراضي، أصدرت الأمم المتحدة في ١٩ آذار/مارس تقريرا يتضمن توصيات بشأن وضع إطار للرقابة والمساءلة في توزيع الأراضي، بما في ذلك إرساء نظام مركزي المنحى لإدارة الأراضي. وفي نيسان/أبريل، توصلت المحكمة العليا والنائب الثاني للرئيس إلى اتفاق يقضي بنقل المسؤولية عن سندات ملكية الأراضي إلى الهيئة المستقلة للأراضي بأفغانستان. وفي ٥ أيار/مايو، عقد المجلس الأعلى للأراضي والمياه، المنشأ عملا بمرسوم رئاسي صدر في ٨ نيسان/أبريل، اجتماعه للمرة الأولى، برئاسة الرئيس غني. وخلال هذا الاجتماع، أبدى الرئيس غني التزامه بالتصدي لمسألة اغتصاب الأراضي، باعتبارها عاملا من العوامل التي تؤثر في التنمية الاجتماعية والاقتصادية. وساعدت البعثة وزارة التجارة والصناعة في إعداد تعديلات قانونية مقترحة ترمي إلى تعزيز بيئة ممارسة الأعمال والتجارة.

٤٦ - وفي ٢٦ نيسان/أبريل، أصدرت اللجنة المشتركة المستقلة لرصد وتقييم جهود مكافحة الفساد تقريرها نصف السنوي السابع الذي يغطي الفترة من تموز/يوليه إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، وخلاصة لحالة تنفيذ توصياتها البالغ عددها ٣٢٣ توصية، تغطي طائفة من مسائل مكافحة الفساد ذات الأهمية سواء للحكومة أو للمجتمع الدولي. وأشارت اللجنة في التقرير إلى أن ٥٣ توصية قد نُفّذت بالكامل وإلى أن ١٤٩ توصية قيد التنفيذ أو نُفذت جزئيا، فيما لم تنفّذ ٣٣ توصية بعد وصدرت ٨٨ توصية حديثا وما زال يتعين استعراض حالة تنفيذها.

٤٧ - وفي اجتماع للمجلس الدولي لتنسيق شؤون الشرطة عُقد في ١٢ آذار/مارس، أعلن وزير الداخلية عن انطلاق استراتيجية تأهيل الشرطة، تشمل تدابير تتعلق بزيادة المساءلة وتحسين علاقات الشرطة بالمجتمعات المحلية. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت الأمم المتحدة الدعوة إلى خضوع أعمال الشرطة للمساءلة بهدف بناء قدرات الشرطيات وتوفير الدعم لهن وتأهيلهن. وإلى غاية ٢٨ نيسان/أبريل، أُنشئ ٥٢ مجلسا للشرطيات، ١٢ مجلسا منها ضمن مديريات وزارة الداخلية و ١٠ مجالس في مقاطعات شرطة كابل و ٣٠ مجلسا في الولايات الأخرى. وتلقّت وزارة الداخلية مساعدة من الأمم المتحدة في توفير دروس محو

الأمية موجهة للشرطة، حيث بلغ عدد الملتحقين حاليا بالبرامج التي تُنفذ في ١٩ ولاية، ٤ ٩٨٩ شرطيا، ٢٠٢ منهم نساء.

خامسا – المساعدة الإنسانية

٤٨ – ما زالت الحالة الإنسانية تتسم بالتحدي بسبب مجموعة من الظروف تتصل بالنزاع والأحوال الجوية البالغة الشدة، حيث استمر نزوح السكان واشتدت مستويات الضعف في صفوف المجتمعات المحلية المتأثرة. وقد وصلت عمليات الإغاثة إلى نحو ٨ ٨٢٧ أسرة متضررة من الكوارث الطبيعية وأُحرز تقدم في مجالات رئيسية مثل برامج التحصين. غير أن انعدام الأمن الغذائي الحاد وسبل الوصول إلى الفئات الضعيفة من السكان، إضافةً إلى سلامة العاملين في المجال الإنساني، ما زالت تشكّل مصادر قلق رئيسية. وخلال اجتماعات عقدت في إسلام آباد وطهران، أحرز تقدم مهم في وضع استراتيجيات شاملة لعودة وإعادة إدماج اللاجئين الأفغان الذين ما زالت مستويات عودتهم الطوعية مرتفعة مقارنة بعام ٢٠١٤.

٤٩ – وفي الاجتماع الخامس والعشرين للجنة الثلاثية المعنية بالعودة الطوعية للاجئين الأفغان من باكستان، الذي عُقد في إسلام آباد في ١١ آذار/مارس، اتفق ممثلو أفغانستان وباكستان ومفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين على تأييد استراتيجية شاملة لعودة اللاجئين الأفغان وإعادة إدماجهم. وستشمل هذه الاستراتيجية عملية العودة الطوعية وإعادة الإدماج مع مراعاة القدرة الاستيعابية لأفغانستان، في حين وافقت باكستان على تسجيل جميع المهاجرين الأفغان الذين لا يحملون وثائق تثبت هويتهم. ونتيجة لذلك، أنشأت أفغانستان اللجنة الوطنية العليا لشؤون الهجرة برئاسة رئيس الجمهورية لمعالجة قضايا التشرُّد بصفة عامة، بما في ذلك عودة اللاجئين وإعادة إدماجهم.

٥٠ – وفي ١٩ أيار/مايو، عُقد في طهران الاجتماع الرابع للجنة التوجيهية الرباعية المعنية بإيجاد حلول مستدامة للاجئين الأفغان دعما للعودة الطوعية وإعادة الإدماج المستدام وتقديم المساعدة إلى الدول المضيفة، المؤلفة من أفغانستان وإيران (جمهورية – الإسلامية) وباكستان ومفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين. وتم الاعتراف بالدور الذي تؤديه إيران (جمهورية – الإسلامية) وباكستان في استضافة مجموعات كبيرة من اللاجئين الأفغان، وتم التشديد على ضرورة أن يشمل التخطيط المشترك النُّهج المتعلقة بمسألة المهاجرين لأسباب اقتصادية.

٥١ – وظلت مستويات العودة الطوعية للاجئين الأفغان والأفغان الذين لا يحملون وثائق الهوية مستويات مرتفعة مقارنة بالفترة نفسها من عام ٢٠١٤. وتبلغ النسبة العامة للأفغان

الذين لا يحملون وثائق الهوية العائدين من باكستان عن طريق معبري طورخام وسبين بولداك الحدوديين ١٧٢ في المائة من مجموع العائدين والمرحَّلين في الفترة نفسها من عام ٢٠١٤. وفي الفترة الممتدة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣٠ نيسان/أبريل، عاد ١٤٩ ٥٥٥ من الأفغان الذين لا يحملون وثائق الهوية من إيران (جمهورية - الإسلامية) (٨٤ ٥٠٢) وباكستان (٦٥ ٠٥٣)، مقارنة مع ٧٦ ٢٣٨ في الفترة نفسها من العام الماضي. وفي الفترة ذاتها، تم ترحيل عدد مجموعه ٧٥ ٠٢٧ من الأفغان الذين لا يحملون وثائق الهوية من إيران (جمهورية - الإسلامية) (٦٨ ٠٩٤) وباكستان (٦ ٩٣٣) مقارنة مع ٦٨ ٦١٩ في الفترة نفسها من عام ٢٠١٤. وخلال الأشهر الأربعة الأولى من عام ٢٠١٥، عاد ٥٠٥ ٢١ لاجئين في إطار برنامج العودة الطوعية الذي تضطلع به مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، مقابل ٨١٧ ٣ لاجئا في الفترة نفسها من عام ٢٠١٤، وكان ٩٥ في المائة منهم عائدين من باكستان. وتشير التقديرات إلى أن ما بين ٣٠ و ٤٠ في المائة من العائدين من باكستان يحتاجون إلى المساعدة. بيد أنه لن يمكن تقديم المساعدة إلا لنسبة ١٠ في المائة منهم نظرا لنقص التمويل. وبصرف النظر عن احتياجات المدى القصير، لا بد من مساعدة العائدين في إيجاد سبل العيش الدائمة ودعم إعادة إدماجهم.

٥٢ - ولا تزال أفغانستان تستضيف عددا كبيرا من اللاجئين في ولايتي خوست وباكتيكا، وهم الذين فروا من منطقة شمال وزيرستان، باكستان بسبب العمليات العسكرية. وبعد عملية إعادة التحقق التي قامت بها الأمم المتحدة في كلتا الولايتين، لوحظ انخفاض بنسبة ١٥ في المائة في عدد اللاجئين المسجلين منذ ٣١ كانون الثاني/يناير. وحتى ٢١ نيسان/أبريل، كانت هناك ٢٥٢ ٣٥ أسرة يبلغ مجموع أفرادها ٢٤٨ ٢٤٣ من المسجلين كلاجئين (٩٢٩ ١٧٥ في خوست و ٣١٩ ٦٧ في بكتيكا)، وقد واصلت وكالات الإغاثة الإنسانية تقديم المساعدة لهم.

٥٣ - وإلى غاية ٣٠ نيسان/أبريل، قامت فرقة العمل المعنية بالمشردين داخليا، التي تشترك في رئاستها وزارة اللاجئين والإعادة إلى الوطن ومفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، بتسجيل ٨٠٠ ٣٥ من المشردين بسبب النزاع في عام ٢٠١٥. وسجلت ولايتا فرياب وهلمند أكبر عددين من المشردين، بلغا ٥١٩ أسرة (٢٠٦ ٣ أفراد) في فرياب و ٣٧٤ أسرة (٩٣٨ ٢ فردا) في هلمند. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، برزت ولاية كندوز باعتبارها المنطقة التي تدعو فيها الحالة إلى القلق في المقام الأول، إذ أدى النزاع بين القوات الحكومية والعناصر المناوئة للحكومة إلى تشريد السكان على نطاق واسع. وتواصل الجهات الإنسانية الفاعلة إجراء تقييمات مشتركة للأسر التي قدمت طلبات إلى إدارات

شؤون اللاجئين والإعادة إلى الوطن للحصول على مساعدة حيث تم تقييم طلبات ٥٥٨ ٨ أسرة حتى الآن، منها ٦٤٠ ٣ أسرة تم التحقق من أنها تتألف من أشخاص مشرَّدين بسبب النزاع وتحتاج إلى المساعدة. وفي الفترة الممتدة من آذار/مارس إلى أيار/مايو، استخدمت الأمم المتحدة شبكتها اللوجستية الواسعة النطاق لمساعدة ما يقرب من ٠٠٠ ٢٣٨ من المشردين بسبب النزاع بتقديم ما قدره ٨٠٠ ٧ طن متري من المواد الغذائية.

٥٤ - وبتنسيق من الأمم المتحدة، قام شركاء الإجراءات المتعلقة بالألغام بتطهير ٤٦ حقلا من حقول الألغام وثلاث ساحات قتال في ١٤ بلدة أفغانية خلال الربع الأول من عام ٢٠١٥. بيد أن التمويل قد لا يكون كافيا لتحقيق الأهداف المحددة لعام ٢٠١٥ في خطة العمل التي وضعت في إطار اتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد. وتشير التقديرات إلى أنه لا يزال هناك ٠٢٥ ٤ من حقول الألغام و ٢٤٥ من ساحات القتال، وهو ما تتضرر منه ٦٠٣ ١ مجتمعات محلية في ٢٥٥ مقاطعة ويهدد حياة المدنيين الأفغان وسبل كسب عيشهم. وبالتعاون مع بعثة الدعم الوطيد التابعة لمنظمة حلف شمال الأطلسي، واصلت الأمم المتحدة معالجة التلوث بالمتفجرات الخطرة الناجم عن عمليات القوة الدولية للمساعدة الأمنية السابقة، بما في ذلك في نطاقات الرماية.

٥٥ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تضرَّرت ٢٤ من أصل ٣٤ ولاية بالظواهر الجوية البالغة الشدة، بما في ذلك الانهيارات الثلجية والتساقطات الثلجية الكثيفة والفيضانات الغزيرة. وأفيد أن ما مجموعه ٢٩٠ شخصا قتلوا، وأن ٩٧ أصيبوا بجروح، وأن ٠٠٩ ٩ منازل تضررت أو دمرت. وبالاعتماد على المخزونات المتاحة، واصلت اللجنةُ الوطنية لإدارة الكوارث ووكالاتُ الإغاثة الإنسانية جهودها لتلبية الاحتياجات الغذائية وغير الغذائية لجميع السكان المتضرِّرين.

٥٦ - وأشارت التقييمات الأولية التي أجرتها المجموعة المعنية بالأمن الغذائي والزراعة خلال الفترة المشمولة بالتقرير إلى أن القدرة الشرائية للأسر الضعيفة تدهورت بنحو ١٠ في المائة في معظم أنحاء البلاد في السنوات الخمس الماضية. ومن المتوقع أن يتفاقم هذا الوضع نظرا إلى ارتفاع مستويات انعدام الأمن الغذائي الحاد بين الأسر المشرَّدة بسبب النزاع أو الكوارث الطبيعية، وكذلك بين اللاجئين العائدين والأسر الفقيرة الحالية. واستنادا إلى هذه المؤشرات، سيتضرَّر من استمرار انعدام الأمن الغذائي الحاد ما يقرب من ١,٤ مليون شخص في جميع أنحاء البلاد.

٥٧ - ولا تزال الجهود الرامية إلى القضاء على شلل الأطفال تواجه تحديات بسبب تعذر الوصول في جنوب أفغانستان وشرقها، وكذلك في المناطق الجنوبية الشرقية والمناطق الغربية.

ومنذ أن رفعت الجهات المسلحة من غير الدول حظر الوصول المؤقت المفروض على ولاية هلمند في أوائل شباط/فبراير، قامت المبادرة العالمية لاستئصال شلل الأطفال بأنشطة تحصين إضافية ضد هذا المرض. ورغم هذه الجهود، اكتشفت أول إصابة بشلل الأطفال في عام ٢٠١٥ في أفغانستان في كانون الثاني/يناير في مقاطعة ريغ بولاية هلمند. وفي الفترة الممتدة بين كانون الثاني/يناير وأيار/مايو، تم تنظيم يوم وطني للتحصين وسبع حملات للتلقيح شملت المناطق التي أمكن الوصول إليها حديثا في مقاطعة بانجواج بولاية قندهار، ومقاطعة برغ متال بولاية نورستان، ومقاطعة لال بور بولاية ننكرهار. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، ركز القائمون على حملات مكافحة شلل الأطفال على المناطق ذات الأداء المنخفض في جنوب أفغانستان وشرقها وغربها وجنوب شرقها، مما أدى إلى نجاح تلك الحملات في ولايات ننكرهار وكنار ولَغمان وقندهار وهلمند وباكتيكا وفَراه.

٥٨ - وعلى الرغم من زيادة الحوادث الأمنية طيلة الربع الأول من عام ٢٠١٥، ظلَّ عدد الحوادث التي تعرَّض لها العاملون في المجال الإنساني والأصول والمرافق ذات الصلة به وعدد الانتهاكات المرتكبة ضد المرافق الصحية على ما كانا عليه خلال الفترة نفسها من عام ٢٠١٤. وسجل إطار الأمم المتحدة للرصد العالمي ما مجموعه ٧٤ حادثا في الفترة الممتدة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣٠ نيسان/أبريل، منها ٥٢ حادثا تضرَّرت منها منظمات غير حكومية. وشملت هذه الحوادث قتل ١١ عاملا من عمال الإغاثة وإصابة ١٠ آخرين بجروح. وبالإضافة إلى ذلك، اختطف ٥٤ من عمال الإغاثة واعتقل اثنين. وسجل ١١ حادثا تعرضت لها مرافق صحية أو تعرَّض لها عاملون في المجال الصحي، وحادثان تعرَّضت لهما مواقع إزالة الألغام.

٥٩ - وإلى غاية ٣٠ نيسان/أبريل، بلغ التمويل الإنساني المقدم لأفغانستان ١٧٢ مليون دولار، خُصِّصت منها ١٢٩,٥ مليون دولار للأنشطة المتوقعة في إطار خطة الاستجابة الإنسانية و ٢٤,٦ مليون دولار للحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر. وإلى غاية ١ حزيران/يونيه، تم تمويل خطة الاستجابة الاستراتيجية الإنسانية بنسبة ٢٧ في المائة. وخُصِّصت نسبة ٩٣ في المائة من الأموال المعتمدة للخطة لوكالات منظومة الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، ونسبة ٧ في المائة للمنظمات غير الحكومية. وتلقى الصندوق العام المشترك للمساعدة الإنسانية ١٨,٣ مليون دولار. وبسبب قيود التمويل، من المتوقع أن يحدث نقص في الإمدادات الغذائية المتاحة في حزيران/يونيه، مما سيكون له تأثير شديد على الاستجابة الإنسانية الرامية إلى التصدي لسوء التغذية الحاد. ولكي تستمر العمليات طوال عام ٢٠١٥، يناشد برنامج الأغذية العالمي الجهات المانحة أن تقدم ٦٥,٦ مليون دولار على

وجه السرعة. وسيُستخدم هذا التمويل في دعم الاحتياجات الإنسانية لآلاف المشرَّدين في الآونة الأخيرة من جراء النزاع في عدد من الولايات، وخاصة منها ولاية كندوز، فضلا عن الاحتياجات الإنسانية الناشئة الأخرى.

سادسا – مكافحة المخدرات

٦٠ – في ٢١ نيسان/أبريل، أصدر مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة الجزءَ المخصَّص للتحليل الاجتماعي والاقتصادي من الدراسة الاستقصائية عن الأفيون في أفغانستان لعام ٢٠١٤. ويحلل هذا التقرير اقتصاد المواد الأفيونية والعوامل والمحدِّدات الكامنة وراء زراعة خشخاش الأفيون. وعلى الرغم من انخفاض القيمة الإجمالية التقديرية المحتملة للمواد الأفيونية في أفغانستان بنحو ٩ في المائة عن العام السابق لتصل إلى ٢,٨٤ بليون دولار، لا تزال المواد الأفيونية تشكل ما يعادل ١٣ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للبلاد. وتجتذب محاصيل الأفيون المزارعين بقوة وتظل زراعته شائعة في العديد من المجتمعات الريفية، إذ تمثل ٣٦ في المائة من دخل المزارعين الذين يمارسونها. وقابَل انخفاضَ متوسط سعر الأفيون الجاف المعروض في المزارع في عام ٢٠١٤ أيضا انخفاضٌ في أسعار الهيروين داخل أفغانستان وخارج حدودها على السواء، رغم أن المعلومات المتوفرة لا تُظهر تغيرا كبيرا في الطلب في الدول الرئيسية المستهلِكة للمواد الأفيونية.

٦١ – وخلال الفترة قيد الاستعراض، أُبلغ عن تنفيذ عمليات إبادة محاصيل المخدرات بقيادة حكام الولايات في تسع من ولايات أفغانستان، وإلى غاية ١٠ أيار/مايو، أبيد ما مجموعه ٣ ٠٤٢ هكتارا من خشخاش الأفيون. وتشير التقييمات الأولية إلى انخفاض عدد الحوادث الأمنية التي تزامنت مع جهود القضاء على زراعة الأفيون بالمقارنة مع السنوات السابقة، وذلك بفضل الجهود التي تبذلها وزارة مكافحة المخدرات من أجل تحسين التنسيق مع الوزارات الأخرى ذات الصلاحيات الأمنية. وقد قُتل خمسة من أفراد قوات الأمن وأصيب ١٦ فردا منذ بداية عمليات إبادة المحاصيل في عام ٢٠١٥.

٦٢ – ونفذت السلطات الأفغانية المعنية بإنفاذ القانون أيضا ما مجموعه ٨٤١ عملية من عمليات مكافحة المخدرات خلال الفترة المشمولة بالتقرير، مما أتاح مصادرة ما يقرب من ١٤ ٥٧٦ كيلوغراما من المخدرات. وشمل ذلك ٨٩٨ كيلوغراما من الهيروين، و ٨ ٦٠٧ كيلوغرامات من الأفيون، و ٥ ٠٧١ كيلوغراما من القنب. وبالإضافة إلى ذلك، تمت مصادرة ٥٠٤ كيلوغرامات من السلائف الكيميائية الصلبة و ١ ٥٤٠ لترا من السلائف الكيميائية السائلة. وتم تفكيك مختبرين لصناعة الهيروين، وأُلقي القبض على

٨١٨ من المشتبه فيهم، وتمت مصادرة ١٨٧ مركبة و ١٥٢ قطعة سلاح. وأثناء هذه العمليات، قُتل اثنان من أفراد قوات الأمن وأصيب ثلاثة آخرون بجروح. وأسفرت جهود مكاتب الاتصال الحدودية التي تدعم العمليات المنفذة بالتعاون مع عمليات شرطة الحدود الأفغانية والأوزبكية والإيرانية والباكستانية والطاجيكية مجتمعة عن مصادرة ٣٠٢٧ كيلوغراما من المخدرات ضمن المجموع الكلي لما تمت مصادرته.

سابعا - دعم البعثة

٦٣ - استمرت البعثة في الحرص على استخدام مواردها بفعالية لتحقيق كفاءة العمليات من حيث التكلفة دعما للأنشطة التي كُلفت بها البعثة في جميع أنحاء البلاد. وتسير استعدادات البعثة لبدء تشغيل المرحلة المقبلة من نظام أوموجا في مسار سليم لتحقيق تلك الغاية.

ثامنا - الملاحظات

٦٤ - لقد أوشك تشكيل حكومة الوحدة الوطنية على الاكتمال. فبعد عملية طويلة وصعبة، يُعد تعيين جميع الوزراء وإضفاء الطابع الرسمي على منصب الرئيس التنفيذي والأمانة العامة لمجلس الوزراء إنجازين هامين. ويجري حاليا وضع وتنفيذ خطط عمل المائة يوم لكل وزارة، وهو ما من شأنه أن يساعد على تحقيق الأهداف الوطنية المشتركة. أما وقد أوشك أعضاء مجلس الوزراء أن يتقلدوا مناصبهم، فلا بد أن تسرع الحكومة في تنفيذ خطتها الإصلاحية.

٦٥ - ويدلُّ إنشاء اللجنة الخاصة المعنية بالإصلاحات الانتخابية على التزام حكومة الوحدة الوطنية بتلك الإصلاحات على النحو المنصوص عليه في اتفاق ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤. وستكون للإصلاحات الانتخابية الشاملة أهمية بالغة في استعادة ثقة الشعب الأفغاني في العملية الديمقراطية. ولا بد من النظر في هذه المسألة على وجه السرعة، لأنه من المفترض، حسبما ينص الدستور الأفغاني، أن تكون الانتخابات البرلمانية وانتخابات المجالس المحلية قد أجريت في وقت سابق. وأنا أشجع الحكومة والهيئات ذات الصلة على البدء في عملية الإصلاح الانتخابي وتحديد الجدول الزمني للانتخابات. كما سيكون من المهم توفير اليقين بشأن دور مجلس النواب في الجمعية الوطنية بعد انتهاء فترة ولايته في ٢٢ حزيران/يونيه. وتتطلع الأمم المتحدة إلى الاشتراك في العمل مع اللجنة وتقف على أهبة الاستعداد لتقديم المشورة لها.

٦٦ - وإن الإجراءات ذات الأولوية التي حددها الحكومة في إطار خطة ''تحقيق الاعتماد على الذات''، والمتمثلة في إحراز التقدم في الإصلاحات وتقوية المساءلة العامة وتعزيز النمو الاقتصادي إجراءات تبعث على التفاؤل. وفي هذا الصدد، فإن خطط عمل المائة يوم التي تضطلع بها الوزارات تنطوي على إمكانية كسب ما يلزم من ثقة الجماهير وتأييدها. ولا بد من مواصلة تقديم المساعدة الدولية لأفغانستان في الأجلين القصير والطويل. ويمثل الاتفاق بشأن برنامج صندوق النقد الدولي خطوة هامة نحو تأمين حصول الحكومة على الدعم المالي في الأجل الطويل.

٦٧ - وقد عرقل احتدامُ النزاع في جميع أنحاء البلاد إحرازَ التقدم في مجموعة من المسائل وتكبَّد السكان المدنيون بسببه خسائر فادحة. ويساورني قلق بالغ إزاء الزيادة الهائلة في الإصابات التي يتعرَّض لها المدنيون على الرغم من تعهد الأطراف علنا بحمايتهم. والقانون الإنساني الدولي يحظر الهجمات التي تتعمد استهداف المدنيين حظرا تاما. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، هاجمت العناصر المناوئة للحكومة المدنيين العاملين في نظام العدالة مرارا وتكرارا، وذلك استهدافٌ مؤسفٌ يتعرض له الموظفون المدنيون. ولا يزال النزاع يتسبب في تشريد أعداد كبيرة من المدنيين، إضافة إلى المدنيين الذين نزحوا إلى أفغانستان بسبب العمليات العسكرية في باكستان.

٦٨ - وإنني أشعر بالتفاؤل إزاء الحوار البناء الجاري بين حكومة أفغانستان وحكومات البلدان المضيفة بشأن صياغة استراتيجيات شاملة لعودة اللاجئين الأفغان وإعادة إدماجهم. بيد أن تفاقم مشكلة التشرد الداخلي في أفغانستان ستستلزم ضمان وجود قدرات وطنية لإدارة أعداد العائدين. وسيكون من الضروري أن تقدم الدول الأعضاء الدعم لتلبية احتياجاتهم الفورية والطويلة الأجل.

٦٩ - ومن دواعي قلقي البالغ أن الوضع الإنساني سيشهد مزيدا من التدهور إذا اشتدَّ القتال. وإذا أريد لجهود الإغاثة أن تُكلَّل بالنجاح، فإن سلامة العاملين في المجال الإنساني وإمكانية الوصول إلى الضعفاء تظلان تتسمان بأهمية بالغة. ويجب على جميع أطراف النزاع أن تحترم التزاماتها بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي. ولقد دعمت المساهمات السخية التي قدمتها الدولُ الأعضاءُ الجهودَ الرامية لتفادي معاناة آلاف الأفغان العاديين وتخفيفها. ومع ذلك، ألاحظ بقلق أن تمويل الإغاثة الإنسانية انخفض عما كان عليه في مثل هذا الوقت من العام الماضي، في حين أن الاحتياجات زادت بكثير ويتواصل اشتدادها.

٧٠ - ولا يزال القلق يساورني بشأن أعمال العنف المرتكبة ضد المرأة وكيفية تعامل نظام العدالة الجنائية مع مثل هذه القضايا. وقد أبرز حادثُ قتلِ امرأة على الملإ على يد حشد من الرجال في ١٩ آذار/مارس في وضح النهار في العاصمة استمرارَ خطر العنف ضد المرأة. ومع ذلك، كان السخط الذي أعربت عنه سلميا أعداد غفيرة من الأفغان العاديين في أعقاب ذلك القتل سخطا لم يسبق له مثيل أدى إلى انطلاق المناقشات في المجتمع الأفغاني بشأن ضرورة معالجة هذه المشاكل. ومن الضروري للحفاظ على مصداقية نظام العدالة أن يتم التحقيق بدقة في ادعاءات الإيذاء وسوء المعاملة وملاحقة مرتكبيهما لإخضاعهم للمساءلة. كما يظل ضمان قوة نظام العدالة الجنائية وشفافيته مع إيلاء الاعتبار الواجب لحماية حقوق المرأة أمرا حيويا.

٧١ - وتواصل أفغانستان تعميق تفاعلها مع جيرانها فيما يتعلق ببناء الثقة وتعزيز الروابط الإقليمية. ومما يدعو للتفاؤل تزايدُ التعاون خلال الفترة المشمولة بالتقرير بين حكومتي أفغانستان وباكستان، بما في ذلك إعلاناتهما العامة التي أكدت التزامهما بالعمل معا من أجل السلام والازدهار. وقد أبرزت الزيارات التي قام بها الرئيس أشرف غني إلى إيران (جمهورية - الإسلامية) والهند ما توليه حكومته من أهمية لهذين الشريكين الرئيسيين. وأثناء زيارتي المقبلة إلى آسيا الوسطى، سأشدِّد على أهمية تعزيز التجارة والمبادلات مع أفغانستان من أجل النهوض بالنمو الاقتصادي المشترك وتحقيق الاستقرار في المنطقة.

٧٢ - وإن الأفغان في حاجة ماسة إلى فترة من الهدوء في خضم العنف السائد الذي يخلف أثرا ضارا على حياتهم، وهم يدأبون على الإعراب في المناسبات واللقاءات المحلية عن رغبتهم في السلام وفي تحقيقه عن طريق الحوار. وقد أعلنت الحكومة الأفغانية عن التزامها بالدخول في محادثات مع حركة طالبان التي أبدت رغبتها في الانخراط في عملية سياسية. بيد أن العنصر الأساسي المفقود هو استعداد المعارضة المسلحة للاجتماع مع الحكومة في محادثات مباشرة، فبدون هذا الانخراط، لن يكون من الممكن إحراز تقدم ملموس نحو التفاوض حول السلام. وستواصل الأمم المتحدة تقديم دعمها في هذا الصدد بالتشاور الوثيق مع حكومة أفغانستان.

٧٣ - وبالإشارة إلى الطلب الذي وجهه إليَّ مجلس الأمن بأن أقوم بمراجعة دور جميع كيانات الأمم المتحدة في أفغانستان وهياكلها وأنشطتها، فقد جرى الاتفاق مؤخرا على تشكيل لجنة ثلاثية تضم ممثلين عن الحكومة والجهات المانحة الدولية والبعثة ووكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها. ولم يتجاوز هذا النقاش مراحله الأولى، لكنني واثق من أنه يُمكِن أن يكون مثمرا.

٧٤ - وختاما، أود أن أشكر جميع موظفي الأمم المتحدة في أفغانستان وممثلي الخاص، نيكولاس هايسوم، على التزامهم بالعمل في ظلِّ ظروف صعبة من أجل دعم أفغانستان في تحقيق السلام والازدهار والاستقرار.
